التطورات الداخلية في أثيوبيا
(١٩٤٥-١٩٧٤م)

أ.د. كريم مَطَر حمزة الزبيدي(*)

المقدمة

تُعد أثيوبيا إحدى دول القرن الأفريقي التي حصلت فيها الكثير من التطورات والأحداث الداخلية خلال حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي Haile Selassie I (١٨٩٢-١٩٧٥م) والتي كان لها الأثر الواضح في المُجتمع الأثيوبي، وتمثَّلت بعدم الاستقرار السياسي، إذ شَهِدت البلاد صِراعاتٍ وحروبٍ داخلية تحدث بين الحين والآخر للإطاحة بنظام الحكم القائم، والتي غالباً ما تمنح الدول الخارجية الفرصة المناسبة للتدخل بشكلٍ مباشر في الشأن السياسي الداخلي لأثيوبيا لحماية مصالحها الاستعمارية، ورغم ذلك شَهِدت الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الواقع الاقتصادي والذي جاء من توسيع مساحة الأراضي الزراعية، وتنشيط التجارة، وتشجيع الصناعات الوطنية، إلَّا أنَّ تلك التطورات لم تكن لتقضي على حالة تمسك الفرد الأثيوبي بالعادات والتقاليد القديمة.

هدف البحث إلى التعرف على أهمِّ تلك التطورات ودراستها ومعرفة أثرها في الواقع العام للبلاد، لاسيَّما وأنَّها كانت قد حصلت في حقبةٍ تاريخية غاية في الأهمية من تاريخ أثيوبيا.

اقتضت ضرورة البحث تقسيمه إلى مقدمةٍ وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول التطورات السياسية في أثيوبيا (١٩١٨-١٩٤١م) وما شَهِدتهُ من صراعاتٍ داخلية تمكَّن فيها هيلاسيلاسي من الوصول إلى سدَّة الحكم، فضلاً عن معرفة أثيوبيا في ظلِّ الاحتلال الإيطالي، وكيف تكون الاتحاد الفدرالي الأثيوبي.

وتطرق المبحث الثاني إلى التطورات الإقتصادية من زراعةٍ وصناعةٍ وتجارة، وتضاعف إيراداتها المالية، لاهتمام السلطات الحكومية فيها، فضلاً عن تطور التعليم وما شَهِدتهُ أثيوبيا من بناء مدارس وكلِّياتٍ في مختلف المجالات، وتضمَّن أيضاً دراسةً للأوضاع الإجتماعية.

(*) جامعة بابل / كلية التربية.

في حين خُصِّص المبحث الثالث للانقلابات العسكرية والصِّراع الحاد بين الإمبراطور هيلاسيلاسي ومُعارضيه، والذي انتهى بالإطاحةِ بهِ عام ١٩٧٤م.

المبحث الأول:
التطورات السياسة في أثيوبيا (١٩١٨-١٩٤١م)

أولاً: الصِّراع الداخلي واستلام هيلاسيلاسي السلطة.

بعد وفاة الإمبراطور منليك الثاني Menelik II (١٨٤٤-١٩١٣م) عام ١٩١٣م، تولَّى عرش أثيوبيا (ليج ياسو) Lij Iyasu (١٨٩٥-١٩٣٥م) البالغ من العمر اثنا عشر عام، وهو حفيده من إحدى بناتهِ، إلَّا أنَّه حال اعتلائهِ العرش بدأت المؤامرات تُحاك ضدَّه، فضلاً عن اتخاذ الدول الأوربية العظمى موقفاً مُعادياً له بعد أنْ تبيَّن لها أنَّه يود التقرب إلى الألمان والعثمانيين، وعدَّت ذلك تهديداً لمصالحها في شرق أفريقيا والبحر الأحمر، كما أنَّ ميوله نحو الإسلام قد جعل من الكنيسة والنبلاء يحاولون الإطاحة بهِ[١]، وهذا ما حصل عام ١٩١٦م إذ عُزل الإمبراطور المذكور عن منصبهِ وأصبحت الأميرة (زاوديتو) Zewditu (١٨٧٦-١٩٣٠م) ابنة منليك الثاني إمبراطورةً على أثيوبيا، وأسندت منصب وليَّ العهد والوصي على العرش إلى الأمير تفاري (هيلاسيلاسي)، الذي بدأ منذ ذلك العام يسعى للسيطرة على الحكم وتوسيع نفوذه السياسي إلى أغلب أقاليم أثيوبيا، الأمر الذي أدى إلى نشوب الخلاف مع الإمبراطورة، فضلاً عن تذمر أغلب الأقاليم من تدخل هيلاسيلاسي المباشر في شؤونها ومحاولة انتزاع السلطة تدريجياً من حكَّامها، وبلغ التذمر حدَّه بعد أنْ تجمَّعوا في قصر الإمبراطورة وأعلنوا الولاء لها[٢]، والوقوف إلى جانبها للتخلص من هيلاسيلاسي؛ ولذلك اتفقت الآراء على القيام بانقلابٍ عسكري وإبعاده عن دست الحكم، إلَّا أنَّ ذلك تمَّ اكتشافه من قبل الأخير الذي فاجأهم بانقلابٍ مُضاد بواسطة قواتهِ العسكرية المتواجدة في إقليم (هرار) ذات النفوذ الواسع له ولأبيه المتوفَّى، وبالتالي أجبر الإمبراطورة على عقد اجتماعٍ ضمَّ النبلاء ورجال الدين ومطران أثيوبيا، اعترفت فيه بهيلاسيلاسي ملكاً على إقليم (شوا)، ومنحته صلاحياتٍ واسعة لتصريف أمور الدولة، ووضعت التاج على رأسهِ في السابع من تشرين الأول عام ١٩٢٨م، وبذلك لم يبقَ لها من السلطة سوى الاسم، وبعد وفاة (زاوديتو) عام ١٩٣٠م أصبح هيلاسيلاسي إمبراطوراً لأثيوبيا[٣].

عقد أغلب الأثيوبيين الأمل على ارتقاء الأخير العرش كبدايةٍ لمرحلة تحول سياسي كان قد خطَّط له سلفه الإمبراطور منليك الثاني، الذي وضع الحجر الأساس للنهضة الحديثة في البلاد، اتبع هيلاسيلاسي السياسة ذاتها التي كانت مُتَّبعة من قبل أسلافهِ، إذ اصدر في عام ١٩٣١م أول دستور للبلاد[٤]، الذي نصَّ على أنْ يكون للدولة برلمان يضم مجلسين، مجلس النوَّاب ومجلس الشيوخ، إلَّا أنَّ ذلك لم يغير شيئاً من حالة الحكم التقليدي، ولم تكسب أثيوبيا من الديمقراطية سوى المظهر الخارجي الذي يُخفي تحته الاستبداد والحكم الفردي المُطلق، إذ أنَّ البرلمان لا يستطيع محاسبة الوزراء الذين هم لا يملكون أيَّ صلاحياتٍ واسعة لإدارة شؤون وزاراتهم، وبمعنى آخر أنَّ جميع

الأمور السياسية أصبحت بيدِ الإمبراطور، وكانت الحكومة الأثيوبية ترتبط مباشرةً بالإمبراطور هيلاسيلاسي، إذ يترأس مجلس التاج الذي يضم في عضويتهِ أمراء العائلة المالكة وبعض الوزراء وكبار الشخصيات، وخلال اجتماع المجلس تصدر التعليمات الإمبراطورية إلى المسؤولين في أجهزة الدولة المختلفة[٥].

أثارت التطورات أعلاه حفيظة المناوئين لشخص الإمبراطور، فحصلت بعض الاضطرابات والثورات الداخلية التي أرادوا منها الإطاحة بنظام الحكم القائم، فواجه هيلاسيلاسي صعوبةً في القضاء عليها[٦]، وعند ذلك أدرك أنَّه لا بدَّ من إدخال تغيراتٍ جذرية في نظام الجيش، وكانت باكورة أعماله في هذا الاتجاه تأسيس جيش نظامي موحَّد يتكوَّن من قطعاتٍ عسكرية مستقلة الواحدة عن الأخرى، ويترأَّس الإمبراطور القيادة العامة للقوات المُسلَّحة، وأعطى الجندي راتباً معيناً يتقاضاه من خزينة الدولة، وبتلك الخطوات تمكَّن من الاستغناء عن الجيوش المحلية التي كانت تخضع لحُكَّام الأقاليم[٧].

أمَّا الإدارة المدنيَّة في الأقاليم فكانت هي أيضاً مشكلة أخرى واجهت الإمبراطور في عملهِ السياسي، لاسيَّما وأنَّ تلك الإدارة كانت تنتقل وراثياً من الأب إلى الابن، وتخصيص نسبة من وارادات الإقليم إلى الموظَّف الإداري (الحاكم)، وهذا سبب مباشر أدى إلى انتشار الفساد الإداري، ممَّا جعل هيلاسيلاسي يُصدِّر قراراً أوقف بموجبهِ العمل بهذا النظام، واستحدث نظاماً جديداً خوَّل فيه وزير الداخلية صلاحية تعيين الحُكَّام والموظَّفين الإداريين الآخرين، وتخصيص رواتب شهرية لهم من خزانة الدولة عوضاً عن الحصَّة التي كان يستقطعونها لأنفسهم من الواردات مباشرةً، فضلاً عن استحداث وظائف جديدة أُطلق عليها لقب (المعاون) أو (السكرتير)، لمعاونة الموظَّف الإداري ظاهرياً، والحقيقية أنَّه أراد منه ليصبح رقيباً على الأخير[٨].

ثانياً: أثيوبيا في ظلِّ الاحتلال الإيطالي.

بعد أنْ تمكَّنت إيطاليا من احتلال أثيوبيا عام ١٩٣٦م، وفرار الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى خارج البلاد خوفاً من الوقوع في الأسر[٩]، تحقَّق حلم الإيطاليين بتأسيس الإمبراطورية الرومانية في شرق أفريقيا التي تضم الصومال الإيطالي واريتريا وأثيوبيا[١٠].

ومن أجل تنفيذ خططهم الرامية إلى توطين الملايين من الإيطاليين في أثيوبيا الغنيَّة بثرواتها الطبيعية، نُلاحظ أنَّهم قاموا بصرف مبالغ مالية كبيرة لإقامة المشاريع الهندسية، من أبنيةٍ حديثة، وجسور، وتعبيد الطُّرق، وإنشاء المستوصفات والمستشفيات، ومرافق الغرامات العامة، كالتلفون، والتلغراف، ودوائر البريد، والكهرباء، وأقامت الصناعات المختلفة[١١].

وبناءاً على ذلك، وفدت أعداد كبيرة من مختلف طبقات المجتمع الإيطالي إلى أثيوبيا، ونقلوا معهم مَعَالم التراث الإيطالي، والكثير من عاداتهم ونمط حياتهم، وتعدَّى الأمر إلى الزواج ليصبح هناك جيل جديد أُطلق عليه (cafelate)، أي قهوة بالحليب، للدلالة على مزج الأسود بالأبيض[١٢].

وعلى الرغم من تلك السياسة التي حاولت من خلالها الحكومة الإيطالية كسب ودَّ الشعب الأثيوبي واستقرار الوضع الداخلي، إلَّا أنَّها

اصطدمت بعناصر المعارضة الوطنية التي أخذت تُثير الرأي العام ضدَّ إيطاليا، الأمر الذي أرغم الأخيرة إلى تغيير سياستها، وإتباع الشدَّة، وقتل أعداد كثيرة من السكَّان، وتهجير آخرين إلى البلدان المجاورة، مثل السودان وكينيا، إلَّا أنَّ المقاومة السرية استمرت وبدعمٍ مباشر من قبل المنفيين خارج البلاد[١٣].

والواقع أنَّه ليس كلَّ العناصر الوطنية كانت ترغب في عودة الحكم السابق، رغم معارضتها الاحتلال الإيطالي؛ وسبب ذلك يعود إلى أنَّ تلك العناصر كانت قد تأثرت بالثقافة الغربية، واعتبرت الحكم الإمبراطوري أساس مشاكل البلاد، فكانت تدعوا إلى إقامة نظامٍ جمهوري، ففي اجتماع وطني عُقد خارج البلاد، وحضرته أغلب العناصر الوطنية، اتفقت الآراء فيه على تقديم مقترح إلى عُصبة الأُمم League of Nations يتضمَّن المُطالبة بإقامة النظام الجمهوري في أثيوبيا[١٤]، وبعد وصول تلك الأخبار إلى مسامع الإمبراطور هيلاسيلاسي الذي كان خارج البلاد، أصدر تعليماته إلى سكرتيرهِ الخاص بالكتابة لبعض العناصر الوطنية عن لسانهِ يدعوهم إلى التراجع عن هذا الاتجاه الجديد، باعتبارهِ مُغايراً لتقاليد بلادهم، وسيكون سبباً لإضعاف قضيتهم في الخارج أمام الدول الكبرى، وأشار عليهم بأنَّه إذا كان هناك من يرغب في المُطالبة بالعرش لنفسهِ فإنَّه – أي الإمبراطور – مستعد للتنازل عنه للحفاظ على النظام الملكي، وبذلك تمكَّن الأخير من خلق فجوةٍ بين صفوف الوطنيين، إذ سرعان ما انقسموا بين مؤيدٍ ومعارض لوجهة نظر الإمبراطور، لتنتهي بعدها تلك الخلافات بالاتفاق على مقاومة العدو المشترك وهي إيطاليا[١٥].

وعلى الصعيد الدولي، قدَّم ممثل أثيوبيا في العُصبة تقريراً لها تضمَّن رغبة الشعب الأثيوبي وعناصره الوطنية التحرر من الاستعمار الإيطالي، وتزامن ذلك مع إعلان إيطاليا الحرب على بريطانيا، وبالتالي حصلت أثيوبيا على تأييد الأخيرة والاتفاق على التخطيط لتحرير البلاد بجيوشٍ تشترك فيها العناصر الوطنية ووحداتٍ من الجيش البريطاني وقطعاتٍ عسكرية أخرى من دول الحلفاء Allies of World War II[١٦]، وعلى إثر ذلك أخذت العناصر الوطنية في الداخل تتحدَّى سلطات الاحتلال علناً، وصعَّدت من مستوى أعمال العنف وضرب المعسكرات الإيطالية، لاسيَّما بعد إعلان بريطانيا عزماً على مساعدة هيلاسيلاسي لاستعادة عرشهِ واستقلال بلادهِ[١٧]، فتحركت القطعات العسكرية لدول بريطانيا وفرنسا وبلجيكا ونيجيريا وغانيا وجنوب أفريقيا، وبعد عدَّة معارك تمكَّنت القوات المشتركة من دخول أديس أبابا Addis Ababa عام ١٩٤١م ومعهم الإمبراطور هيلاسيلاسي، إلَّا أنَّ أثيوبيا أصبحت تحت الإدارة العسكرية البريطانية، ورُفع العَلَم الأثيوبي بجانب العَلَم البريطاني في الدوائر الرسمية[١٨].

وأعلن وزير الخارجية البريطاني أنتوني آيدن في العام نفسهِ: «إنَّ بريطانيا تُرحِّب بعودة الدولة الأثيوبية المستقلة، والاعتراف بحقوق الإمبراطور هيلاسيلاسي في العرش، وأنَّ الحكومة البريطانية تُقدِّر ما أبداه الإمبراطور من حاجة البلاد إلى المعونة الخارجية، وترى أنَّ مثل هذهِ المعونة والتوجه في الميادين الإقتصادية والسياسية، يجب أنْ تشملها الاتفاقيات الدولية عند عقد الهدنة، وتؤكد بريطانيا أنَّه ليس لها أيَّة أطماع إقليمية في الحبشة، وأنَّ

العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات البريطانية سوف تتم بالتفاهم مع الإمبراطور وينتهي عملها عندما يسمح الموقف بذلك»[١٩].

وأخذ الإمبراطور يعمل في هدوءٍ وبراعة لكي يُعيد المسلمين على ما كانوا عليه في السابق من حرمانٍ وإهمالٍ وظلم، ويُرخي عليهم ستاراً كثيفاً من النسيان، يحجبهم عن العالم، ويحجب العالم عنهم، في الوقت الذي كان يعمل فيه على إظهار نفسهِ بمظهر الحاكم المُتسامح بل المُفرط في تسامحهِ، وعاونته على ذلك أجهزة الإعلام الغربية التي تسيطر على إعلام العالم[٢٠].

واتبع طريقة إثارة الخلافات القبلية والطائفية والعنصرية بين المسلمين، كما عَمِل على توسيع أسباب الشِّقاق والخلاف بينهم، وإذا لمحو بادرة احتجاج من مسلم أنزلوا بهِ أنواع المُعاملة من تشريدٍ وحرمانٍ وسجن، ثمَّ اغتيال إذا استدعى الأمر ذلك، وهذا هو الواجب الأول على الحكَّام الذين كان يعينهم الإمبراطور على مختلف مقاطعات الدولة[٢١].

وسيطرت بريطانيا على اريتريا، فواجهت تدهوراً اقتصادياً متعمداً لسوء الإدارة البريطانية، واضطراب الأمن، وتشجيع عمليات الإرهاب والنَّهب الواسعة التي تستخدم القوة والعنف؛ وذلك من أجل أنْ تعدها للضمِّ إلى الحبشة، فأهملت المصانع والمشروعات السابقة، وقامت ببيع كثيرٍ من المنشآت الاريترية، مثل قاطرات السِّكك الحديدية وقضبانها، وأعمدة التليفونات الحديدية، والمُعدَّات الخاصة بالمشاريع الزراعية، واستخراج بعض المعادن، ومصانع الأسمنت، والأحواض العائمة لإصلاح السفن[٢٢].

كلَّ ذلك بحجَّة أنَّه من غنائم الحرب واسترداد الإعانات والديون التي في ذمَّة اريتريا، وعَمِلت على إثارة الخلافات بين طوائف السكَّان، وقسَّمت اريتريا إلى مناطق على أساس الدين والثقافة، فجعلت اللغة العربية والإنكليزية لغتي التعليم في المناطق الإسلامية، التي ضمَّت: اغورادت وكرن، ونفقه، وجعلت اللغة التجرينية والإنكليزية في المناطق النصرانية، والتي ضمَّت: الهضبة، والشواطئ، فأذكت بذلك الخلافات الطائفية، وعمَّقت التفاوت من حيث المضمون في بعض المناهج الدراسية[٢٣].

ثالثاً: الاتحاد الفدرالي الأثيوبي الاريتري.

بعد انسحاب إيطاليا من أثيوبيا تصاعدت حدَّة الخلافات الدينيَّة والعنصرية والسياسية بين سكَّان أثيوبيا من جهة واريتريا التابعة لها من جهةٍ أخرى، ذهب ضحيتها بعض الشخصيات الاريترية إثر مطالبتهم بالاستقلال، ومنهم (عبد القادر كبيرة)، رئيس حزب الرابطة وعضو مجلس النوَّاب في اريتريا، و (فيكتور لونغي) أحد دُعاة الاستقلال وأبرز المناهضين لجبهة الانضمام إلى أثيوبيا، وبعد عرض تلك القضية على الأُمم المتحدة United Nations أقرَّت جمعيتها العامة في ٢ كانون الأول عام ١٩٥٠م، وبأغلبية (٤٦) صوت، منح اريتريا الحكم الذاتي في إطار اتحادٍ فدرالي مع أثيوبيا[٢٤]، التي لها هناك ممثل عن الإمبراطور، وأصبحت مسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية والمالية من اختصاص الحكومة الاتحادية، مع منح حكومة اريتريا سلطاتٍ تشريعية وتنفيذية وقضائية لإدارة شؤونها الداخلية، فضلاً عن تشكيل مجلس اتحادي يضم ممثلين وبعددٍ متساوٍ من كِلا الطرفين، مع منح المواطنين في شطري الاتحاد جنسيةً

واحدة[٢٥]، وحُدِّد في أيلول عام ١٩٥٢م، كحدٍّ أقصى، لتنفيذ ما جاء في قرار الأمم المتحدة، وبذلك أصبح لاريتريا دستورها الخاص[٢٦]، الذي صادق عليه مجلس النوَّاب في تموز عام ١٩٥٢م، ووافق عليه الإمبراطور هيلاسيلاسي، الذي عيَّن صهره لمنصب (ممثل الإمبراطور)، واتخذ من العاصمة (أسمرة) مقراً له، وفي ١٦ أيلول من العام نفسهِ انتقل الحكم من الإدارة العسكرية البريطانية إلى الحكومة الاريترية[٢٧].

والمُلاحظ أنَّ دستور اريتريا قد نصَّ على انتخاب أعضاء مجلس النوَّاب، على عكس مثيله الأثيوبي، إذ يقوم الإمبراطور بتعيينهم، ولأجل معالجة هذا التناقض بين شطري الاتحاد الفدرالي وبضغطٍ مباشر من المندوب الخاص للأُمم المتحدة في اريتريا على الإمبراطور هيلاسيلاسي، أصدر الأخير قراراً في عام ١٩٥٥م أعلن فيه تحويل دستور عام ١٩٣١م، أصبح فيه الدخول لعضوية مجلس النوَّاب الأثيوبي عن طريق الانتخاب، فضلاً عن تحويل بعض المواد الأخرى المُشابهة لِمَا موجود في دساتير العالم، إلَّا أنَّ ذلك لم يدخل حيِّز التنفيذ[٢٨].

يرى الباحث أنَّ هذهِ التحويلات في الدستور ربما يكون الإمبراطور هيلاسيلاسي أراد منها التمويه على الشعب والظهور أمام العالم الخارجي بمظاهر الديمقراطية، والحقيقية أنَّ أثيوبيا ظلَّت بعيدةً عن ذلك، إذ استمر الطغيان والانفراد بالحكم كصفةٍ مُلازمة للإمبراطور.

وإثباتاً لِمَا ذُكر أعلاه، أخذت العلاقات بين أديس بابا وأسمرة بالتدهور بعد أنْ فرضت الحكومة الاتحادية الرقابة على حرية الصحافة، وقيامها بحملة اعتقالاتٍ واسعة ضدَّ العناصر الوطنية غير الموالية لها، ومنهم (عمر قادر) العضو السابق في المجلس الاتحادي، والشيخ إبراهيم رئيس إدارة الأملاك الأميرية، وإزاء هذهِ الإجراءات التعسفية غير الدستورية اضطر عدد من الزعماء السياسيين مغادرة البلاد، ومن أجل القضاء على الكيان الاريتري أخذت أثيوبيا تبحث عن الحُجج لتنفيذ ذلك، إذ أعلنت بأنَّه هناك عناصر تمولها دول أجنبية لبثِّ الخلافات بين المواطنين، وعلى أساس ذلك قامت سلطات الأمن الأثيوبية في شباط عام ١٩٥٨م بإبعاد المُلحق العسكري المصري عن البلاد، بحجَّة أنَّه قام بإثارة المسلمين ضدَّ الحكومة[٢٩]، واتخذت الجمعية التمثيلية قراراً بأغلبيةٍ ساحقة، طالبوا فيه رئيس الوزراء إنذار الحكومة الأثيوبية بوجوب إعطاء الضمانات اللازمة لسيادة دستور الاتحاد، فقدم (تدلابايرو) رئيس الوزراء النصراني استقالته، وكان رئيس حزب الاتحاد، واستقال معه حليفه (علي موسى راداي) من الجمعية التمثيلية[٣٠]، وانتخب البرلمان الذي خضع كثير من أعضائهِ لمؤامرات الإمبراطور (ولد ميكائل) رئيساً للوزراء، مقابل انتخاب (إدريس مُحَمَّد) رئيساً للجمعية التمثيلية، ولكنه أُقيل بعد عشرة أشهر؛ كونه من الكتلة الاستقلالية، واستبدل بـ(حامد فرج) الموالي لأثيوبيا، ولم تُجدِ الاحتجاجات التي قدَّمها ممثلو الأحزاب السياسية في الأُمم المتحدة، فقد استمرت أثيوبيا في عملية إلغاء الاتحاد خطوة بعد خطوة، وزيَّفت الجمعية الاريترية وأصبحت ألعوبة في يد رئيس الوزراء، الذي ألغى البطاقات الاريترية ومارس الإرهاب

بواسطة الجيش الأثيوبي، وتركَّز الأمر على محوِ اللغة العربية، واعتقال القيادات الشعبية لمناهضة الإسلام مناهضة فعَّالة[٣١]. ولم تقف أثيوبيا عند ذلك الحدِّ بل أصبحت في كانون الأول من العام نفسهِ تُعلن وبعد مقدماتٍ سياسية أنَّ مجلس النواب في اريتريا قرر بالإجماع إلغاء عَلَم اريتريا والاكتفاء بعَلَم الحكومة الاتحادية أي أثيوبيا، لتستدعي بعدها الأخيرة رئيس حكومة اريتريا ورئيس مجلس النوَّاب ونائبه إلى أديس بابا في آب عام ١٩٥٩م، وبعد سلسلة اجتماعاتٍ تمخَّض عنها صدور قرار نصَّ على تطبيق قانون العقوبات الأثيوبي في محاكم اريتريا، وبعد ذلك وفي شهر أيار عام ١٩٦٠م وتحت ضغط وتهديد ممثل الإمبراطور في اريتريا أصدر مجلس نوَّاب الأخير قراراً يقضي باستبدال اسم (حكومة اريتريا) بـ(إدارة اريتريا تحت ظلِّ هيلاسيلاسي الأول إمبراطور أثيوبيا)، وإزاء ذلك شكَّل الشعب الاريتري وفداً إلى البلاد العربية والجامعة العربية وهيأة الأُمم المتحدة، ليشرح لها مأساة اريتريا برئاسة (إدريس مُحمَّد). وفي عام ١٩٦١م، أعلنت جبهة تحرير اريتريا الثورة المُسلَّحة، وانتقلت إلى جبال اريتريا بسبعين مقاتل، بقيادة المُجاهد (حامد إدريس عواتي)، ثمَّ أخذ العدد بالتزايد حتَّى أصبح (٤٠) ألف مقاتل[٣٢]. فكان ردَّ الحكومة أنْ أعلن الإمبراطور عام ١٩٦٢م أنَّ اريتريا جزء لا يتجزأ من أثيوبيا، وأنَّه لن يتخلَّى عنها بأيِّ حالٍ من الأحوال، وأصبحت اريتريا المقاطعة الرابعة عشرة من مقاطعات أثيوبيا، وظلَّت الثورة مشتعلة، وبدأت المسألة تتعقَّد، وانشغلت الدول العربية عن اريتريا، فقد كان هناك ود عميق بين هيلاسيلاسي وجمال عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠م)، فانخفضت الأصوات التي كانت تريد مساعدة العرب المسلمين ضدَّ هيلاسيلاسي في أثيوبيا، واستغل منظَّمة الوحدة الأفريقية Organisation of African Unity التي اتخذت مقرها أديس بابا كطاقية إخفاء، لإخفاء بشاعة أعمالهِ ضدَّ المسلمين في اريتريا والصومال الغربي ونيجيريا، وغيرها من أقاليم المسلمين في أثيوبيا[٣٣].

ومن الجدير بالذكر أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تعهَّدت بدفع كلِّ مصاريف إنشاء منظَّمة الوحدة الأفريقية من خزانتها الخاصة، كما أنَّ ٥٠٪ من مساعداتها الخارجية لدول أفريقيا ذهبت إلى الحبشة وحدها لضرب الإسلام هناك[٣٤].

ونزح عدد كبير من سكَّان اريتريا إلى البلاد الإسلامية المجاورة بسبب البطش الأثيوبي، فقام فريقٌ منهم بتنظيم حركة التحرير الاريترية في (بورسودان) Port Sudan برئاسة (مُحمَّد سعيد إدريس) الذي أنشا جبهة التحرير الاريترية عام ١٩٦٠م. وفي العام التالي أعلن (حامد إدريس عواتي) الثورة ضدَّ الاحتلال الأثيوبي، واعتصم مع رجاله في الجبال، وقام العلماء وخطباء المساجد بدعوة المسلمين إلى الجهاد، وتمَّ تزويدهم بكمياتٍ من السلاح اشترتها الجبهة من البلدان المجاورة بأموال التبرعات، واستشهد حامد إدريس عام ١٩٦٢م، فتولَّى القيادة (مُحمَّد عبد الله أبو طيارة)[٣٥].

ليُعلن بعدها رئيس إدارة اريتريا في ١٤ شباط عام ١٩٦٢م، وسط غضب النوَّاب واستيائهم، إلغاء الاتحاد الفدرالي ودمج اريتريا بأثيوبيا[٣٦].

المبحث الثاني:
التطورات الإقتصادية والاجتماعية

أولاً: الزراعة، الصناعة، التجارة.

ينقسم المُجتمع الأثيوبي إلى قسمين، الأول ويشمل سكَّان الهضبة المرتبطين بالأرض بشكلٍ مباشر، وذلك عن طريق زراعة المحاصيل الزراعية المختلفة، وتربية الحيوانات، وهؤلاء هم (الامهاريون)، (التيغريون)، (قبائل اغاو)، (سيرامو)، والثاني يشمل رعاية الماشية والإبل، وهم قبائل رُحَّل يتنقلون بين السهول المُحيطة بالهضبة وسفوح الجبال الواطئة، ومنهم قبائل (البيجه)، (عضد)، (ساهو)، (غالا)، (الرناقل)[٣٧]، فضلاً عن وجود بعض القبائل التي تقوم بزراعة الأرض لإنتاج قوتهم السنوي، ثمَّ يتركونها ليرتحلون بماشيتهم إلى المناطق التي ينبت فيها العشب[٣٨].

كان الاقتصاد الأثيوبي يعتمد بشكلٍ كبير على الزراعة، التي تمثل ما نسبته ٧٥-٨٠٪ من مجموع الإنتاج القومي، ونتيجةً لاهتمام الحكومة وبتوجيهٍ من هيلاسيلاسي، تنوعت المحاصيل الزراعية وتزايد إنتاجها، ففي عام ١٩٦٧م بلغ إنتاج القمح (٧٤٥,٠٠٠) طن، في حين بلغ عام ١٩٧٠م (٧٨٠,٠٠٠) طن، والشعير (٨٣٩,٠٠٠ - ٨٩٥,٠٠٠)، والذرة الصفراء (١,٤٢٣,٠٠٠ - ١,٥٤٠,٠٠٠) للأعوام نفسها[٣٩].

أمَّا الزيوت فتضاعف إنتاجها وأصبح يُصدَّر الفائض منه للشرق الأوسط، وعلى إثر التوسع بزراعة محاصيل الألياف أُنشئ عام ١٩٥٢م مصنعان لإنتاج الأكياس والخيوط والحبال، الأول في أديس بابا، والثاني في بلدة (اكاكاي)، وبلغ إنتاج المصنعين عام ١٩٥٦م ما يُقارب (مليونين كغم) من مختلف الألياف المُصنَّعة، وأصبح السُكَّر أيضاً من المحاصيل الرئيسة في البلاد، وحصلت شركة (hva) الهولندية على امتياز إنتاج السُكَّر عام ١٩٥١م لمدة (٦٠) عام، وبلغ إنتاجه في عام ١٩٥٣م (٢٦٥٣) طن، في حين بلغ عام ١٩٦٩م (٧٣,٠٠٠) طن، وشَهِد البُن أيضاً تزايداً في الإنتاج، وبلغت صادرات أثيوبيا منه عام ١٩٦٨م حوالي (٩٥٠,٨٠) طن، ثمَّ تصاعدت النسبة لتسجل (٥٣٠,٨٨) طن عام ١٩٦٩م[٤٠]، وتُشير سجلَّات الكمارك الأثيوبية أنَّ مجموع صادراتها من مادة (القات) Khat التي تحتوي على مادةٍ مُخدِّرة حوالي (٨٢١,٤٨٥,١) كغم، للأعوام (١٩٥٥-١٩٥٦م)[٤١].

ومن المحاصيل الأخرى هي (التيف) Eragrostis tef الذي اعتاد سكَّان هضبة أثيوبيا على زراعتهِ، ويوجد منه صنفان: أبيض، وهو الأفضل، والبُنِّي أو الأحمر، ويُقدَّر إنتاجه في النصف الثاني من القرن العشرين بحوالي أكثر من نصف مجموع كافَّة محاصيل الحبوب الأخرى[٤٢].

وتشهد أيضاً بزراعة العدس والفول، وتبلغ صادراتها من الأخير حوالي (٢٧,٠٠٠) طن، ونخيل الدوم Hyphaene thebaica وهي من الأشجار الضخمة، ومن ثمارها يُنتج العلف للحيوان، واستخراج الألياف منها، ويزرع الموز تحت ظِلالها. وقامت السلطات الحكومية في ستينيات القرن العشرين بإنشاء مَعملين في بلدةِ (اغوردات) لاستخلاص الألياف من أشجار الدوم، وكذلك لصناعة العلف الحيواني برأسمالٍ إيطالي[٤٣].

أمَّا التبغ فتنتشر زراعته في (سيرامو) وجنوب أثيوبيا وتخضع زراعته لترخيصٍ من هيأةِ أنصار التبغ الحكومية، التي تأسَّست عام ١٩٤٢م، فهي التي تحتكر شراء وبيع التبغ وتصنيفه وتسويقه واستيراده وتصديره، وعلى الرغم من توسُّع زراعة التبغ في البلاد وتطور صناعة السَّكائر، إلَّا أنَّ أثيوبيا ما زالت تستورد حوالي ٢٠٪ من السَّكائر المستهلكة سنوياً، وأكثر البلدان المستورِدة منها هي تركيا واليونان[٤٤]. وتنمو في أثيوبيا الحشائش والأعشاب العِطرية، وتنتشر على مساحاتٍ واسعة في غرب إقليم (شوا) والأجزاء الغربية، ونظراً لكثرتها استحصلت الموافقة لشركة أجنبيةٍ على امتياز استثمارها، فأنشأت لها مصنع في بلدةِ (تيسني) لإنتاج العطور وبعض الزيوت ذات الأهمية الطبية[٤٥].

أمَّا الثروة الحيوانية، فتُعد عنصراً أساسياً مُكمِّلاً للزراعة، وتضم أثيوبيا أصنافاً عديدة ومختلفة من الأبقار والأغنام والماعز وغيرها، وشَهِدت أيضاً تزايداً ملحوظاً، ففي عام ١٩٦٦م بلغ عدد الأبقار (٢٥,٧٨٣,٠٠٠)، في حين بلغ عام ١٩٧٠م (٢٦,٢٣١,٠٠٠)[٤٦].

وفي أثيوبيا أنهارٌ وبحيرات كثيرة، تُقدَّر مساحتها بحوالي (١١,٠٠٠)كم٢، وهذا الحجم المائي يمثل موطناً خصباً لتنميةِ وإنتاج الأسماك، فتزايدت كمياتها بشكلٍ كبير وارتفعت نسبة صادراتها خلال الأعوام (١٩٦٧-١٩٦٩م)[٤٧].

أمَّا التبادل التجاري، فقد تبنَّت أثيوبيا سياسة الباب المفتوح بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى إثر ذلك نشطت البيوتات التجارية الأجنبية، وتوسَّعت في تعاملها مع التجار الأثيوبيين عن طريق فتح وكالاتٍ لها في أديس بابا والمدن الأخرى، وبدأت السِّلع الزراعية تُصدَّر إلى الأسواق الأجنبية، في حين كانت تستورد السيارات والمكائن والمواد المعدنية والأدوية، وشَهِدت البلاد أيضاً بعض المشاريع الإنمائية برأس مالٍ أجنبي[٤٨]، ولعلَّ أبرزها الشركات الإسرائيلية الخاصة بالتعليب، كشركة (انكودا)، (سوليل بونيه)، (وجوتاف)[٤٩].

وفي مجال الطيران أصدر الإمبراطور هيلاسيلاسي مرسوماً إمبراطورياً عام ١٩٤٥م تضمَّن تأسيس (شركة الخطوط الجوية الأثيوبية)، وعقد اتفاقية مع شركة الطيران العالمية الأمريكية (T.W.A)، تعهَّدت فيها الأخيرة بدعم أثيوبيا في هذا المجال، فأصبح للأخيرة فيما بعد شبكة واسعة من المواصلات الجوية، فضلاً عن الطرق البرية وسكك الحديد[٥٠].

واشتهرت أثيوبيا بثروتها المعدنية، لاسيَّما الذهب الذي يتواجد بكمياتٍ كبيرة في إقليم (غوجام) و (واليخا)، وبلغ إنتاج أثيوبيا من الذهب عام ١٩٦٩م حوالي (١,٢٢٣) كغم[٥١].

وعلى صعيدٍ آخر، وفي ضوء خطط التنمية الرباعية والخماسية التي وضعها هيلاسيلاسي، ظهرت الحاجة الماسَّة للاستفادة من الخبرة والاستشارة الأجنبية، لاسيَّما ولِمَن لها مصالح تسعى لتنفيذها في المنطقة، وفي مقدمة تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي زوَّدت أثيوبيا بعددٍ من الخبراء والمُستشارين، فضلاً عن إيفاد بعض الموظَّفين والفنيين للتدريب في المؤسَّسات الأمريكية، وزوَّدتها أيضاً بمُساعداتٍ مالية لإنشاء بعض المشاريع الخدمية[٥٢]، أمَّا بريطانيا التي كانت تنظر إلى علاقاتها مع أثيوبيا بمنظار مصالحها

الاستعمارية في المنطقة، فعقدت في ٣١ كانون الثاني عام ١٩٤٢م اتفاقيةً مع الحكومة الأثيوبية، تضمَّنت مساعداتٍ مالية إلى الأخيرة، يتسلَّمها الإمبراطور هيلاسيلاسي على شكل أربع دفعاتٍ لعام ١٩٤٣م، يبلغ مقدار كلِّ دفعة مليون ونصف المليون باون إسترليني pound sterling، ونصَّت أيضاً على تقديم مساعداتٍ مالية أخرى لعامي ١٩٤٤- ١٩٤٥م، تُحدَّد مبالغها حسب الظروف والاتفاق الجديد[٥٣]، وأعطت الممثل الدبلوماسي البريطاني في أثيوبيا مليون باون، يستخدمها للصرف على الخدمات العامة، والتنمية، وإعادة توطين من رحلوا عن الأراضي الزراعية نتيجة الاضطرابات والحروب[٥٤].

ثانياً : التعليم.

لم يشهد التعليم في أثيوبيا تطوراً ملحوظاً، إذ كانت الكنيسة تفرض سيطرتها عليه، ويوجد فيها نوعين من التعليم، الأول ديني ويتم في مدارس خاصة في بعض الكنائس والأديرة، وهدفه إعداد الطالب دينياً، والثاني عام يتعلَّم خلاله الطالب القراءة والكتابة والحِساب، ويلتحق بتلك المدارس أبناء الطبقة العامَّة على عكس أبناء النبلاء والطبقة الارستقراطية الذين كان تعليمهم في بيوتهم الخاصة مقابل أجرٍ يتقاضاه القس عن ذلك، أمَّا المسلمون فكانوا يتعلَّمون مبادئ العلوم الدينيَّة وقراءة القرآن في كتاتيب خاصة أو في الجوامع والمساجد[٥٥].

ظلَّ التعليم على ما هو عليه حتَّى عام ١٩٠٨م، عندما قام الإمبراطور منليك الثاني بافتتاح أول مدرسة حكومية واجهت معارضة قوية من قبل الكنيسة، فلم تشهد البلاد افتتاح مدرسة حكومية ثانية إلَّا في عام ١٩٢٨م، عندما أصبح هيلاسيلاسي ملكاً على إقليم (شوا) وبعد تتويجهِ إمبراطوراً لأثيوبيا أسَّس مدرسةً ثانوية عام ١٩٣٠م، وأخرى للبنات عام ١٩٣١م، وعددٍ من المدارس الابتدائية، وتزايدت أعداد الطلبة، إذ بلغ المجموع حوالي (٦٠٠-٧٠٠) طالب في المدارس الحكومية، إلَّا أنَّ تلك المدارس أُغلقت بعد الاحتلال الإيطالي للبلاد، ومن ثمَّ أُعيد فتحها عام ١٩٤٣م، فضلاً عن بناء مدارس جديدة، فشَهِدت البلاد تطوراً ملحوظاً في مجال التعليم، إذ بلغ عدد المدارس الابتدائية (٤٣١) مدرسة و (١١) مدرسة ثانوية[٥٦].

وعلى صعيدٍ متصل شَهِدت أيضاً افتتاح عددٍ من المدارس المهنية، مثل مدرسة الزراعة في (آميو)، والتي أُنشئت بشكلٍ مباشر من قبل الحكومة في سبعينيات القرن العشرين وكادرها التعليمي من الألمان، أمَّا المدرسة الزراعية الثانية فأسَّسها الأمريكيون في بلدةِ (جيما) عام ١٩٥٢م، وأسَّسوا أيضاً مدرسة أخرى في (هرار) وكادرها التعليمي أمريكياً، أمَّا الاتحاد السوفيتي فأسَّس مدرسةً صناعية في بلدةِ (بحردار) الواقعة في جنوب (بحيرة تانا)، أمَّا مدرسة الموظَّفين الصحيين البيطريين فأنشأها الصندوق الخاص التابع للأُمم المتحدة في بلدةِ (بشوفتو). وفي أوائل الستينيات افتتح عدد من المعاهد، منها (معهد الموظَّفين الصحيين) في مدينة (غوندار)، والذي أُنشئ بمُساعداتٍ أمريكية وبإشرافٍ مباشر من منظَّمة الصحَّة العالمية World Health Organization التابعة للأُمم المتحدة[٥٧].

وفي شباط عام ١٩٦١م صدر مرسوم إمبراطوري يقضي بضمِّ كافَّة الكلِّيات والمعاهد العالية في جامعةٍ واحدة، أُطلق عليها اسم (جامعة

هيلاسيلاسي الأول)، التي افتُتحت في كانون الأول من العام نفسهِ، وضمَّت كلِّيات (الزراعة، الآداب، الهندسة المعمارية، الهندسة، الإدارة المالية، التربية، الطب، الصحَّة العالمية، العلوم، الخدمة الإجتماعية، اللاهوت، الحقوق)[٥٨].

أمَّا نظام التعليم ومراحله، فقد حُدِّدت مدَّة الدراسة في التعليم العام باثني عشر عام، مُقسَّمة إلى ثلاثِ مراحل متساوية، هي الابتدائية والمتوسطة والثانوية، مدَّة كلِّ مرحلةٍ منها أربع سنوات، ويُشترط لعبور المرحلتين المتوسطة والثانوية نجاح الطالب في الامتحان الشامل في نهاية كلٍّ منهما، ولغة التدريس هي (الأمهارية) Amharic في السنة الأولى والثانية من المرحلة الابتدائية، ثمَّ يُباشَر تدريس الإنكليزية في السنة الثالثة، لتأهيل الطالب وإعداده لتلقِّي تعليمه في المرحلتين المتوسطة والثانوية باللغة الإنكليزية[٥٩].

ومِن المشاكل التي واجهت التعليم هي انخفاض مقدار الموازنة المُخصَّصة للتعليم، الأمر الذي شكَّل عائقاً للتوسع فيه، والقيام بإنشاء مدارس وكلِّيات حديثة، وتوفير وسائل التدريب والأجهزة والكتب المدرسية وغيرها، وتفتقر أثيوبيا إلى وجود المُعلِّم الكفوء، إذ استمر الاعتماد على المُعلِّمين من خريجي الدورات التدريبية القصيرة[٦٠]، أمَّا اللغة فالتعليم في أثيوبيا يواجه صعوباتٍ بسببها، إذ تفرض الحكومة اللغة الأمهارية في التدريب خلال السنتين الأولى من التعليم، على الرغم مِن أنَّ هناك الكثير من السكَّان لا يُجيدون تلك اللغة، إذ توجد لغاتٍ مختلفة، فضلاً عن ذلك فرض أنْ يكون التدريب بعد السنة الثانية باللغة الإنكليزية التي قد لا يُجيدها المُعلِّمون أنفسهم[٦١].

ثالثاً: التطورات الإجتماعية.

يتكون المُجتمع الأثيوبي من أجناسٍ مختلفة، يأتي في مقدمتها (جماعة الامهرا)، الذين يسكنون مناطق الهضبة الوسطى والمنطقة الشمالية من البلاد، أمَّا جماعة (الاورمو – الغالا) فهم من القبائل الرُحَّل ويُعرفون باسم لغتهم (الغالينا)، وجماعة أخرى يُطلق عليها اسم (التغرين) وهم سكَّان إقليم (تيغرا)، ويعودون إلى أصولٍ سامية ولغتهم (التيجرينية)، وتوجد أيضاً جماعة أخرى وهم (العفر) وهؤلاء طالبوا وما زالوا يُطالبون بإقامة دولة عفرية مستقلة تضم الجزء الشمالي من أثيوبيا والساحل الشرقي للبحر الأحمر (جنوبي اريتريا وشمال جيبوتي)، ويوجد في أثيوبيا أكثر من ثلاثين لغة ومئات اللهجات[٦٢].

والواقع أنَّ عدم التجانس أو الانتماء إلى عنصرٍ واحد قد أدى إلى خلقِ مُجتمعٍ تسوده الخلافات القبلية، إلى جانب وجود الثقافات المختلفة وعدم الاتفاق على قيم مشتركة؛ لذلك أصبحت أثيوبيا تُعاني من مسألةِ عدم الاستقرار الداخلي الناتج عن تصاعد النزاعات القومية والحِرفية بين الجماعات الإثنية والتي استمرت حتَّى نهاية القرن العشرين[٦٣].

أمَّا المسلمون في أثيوبيا فكانوا محرومين من معظم الامتيازات، وعدم السماح لهم بتولِّي الوظائف المدنيَّة في الدولة، وسوء معاملة الحُكَّام لهم؛ لذا نجد أنَّ موسوليني Benito Amilcare Andrea Mussolini (١٨٨٣–١٩٤٥م) بعد احتلالهِ البلاد اتَّبع سياسة (فَرِّقْ تَسُدْ)، إذ منح المسلمين الكثير من الامتيازات ومنها امتلاك الأراضي الزراعية، وتولِّي المناصب المهمة في الدولة، والسَّماح لهم ببناءِ الجوامع[٦٤].

استمر الأحباش بالتمسك بعاداتهم وتقاليدهم الإجتماعية، وعلى الرغم من التطورات الإجتماعية التي شَـهِدتها أوربا إلَّا أنَّها لم يكن لها الأثر الواضح في نسـيج المُجتمع الأثيوبي الذي كان وما زال يعتز بالألقاب والعادات، فمثلاً كان رجال البلاط يثنون عـلى ركبهم عند مقابلـة الإمبراطور، ويزحفون إلى الـوراء عند مغادرتهم منه، وهذا هو أحد المراسـيم الإمبراطورية، ومن يمتنع عن تطبيقها تفرض عليه المملكـة عقوبـة قطع الشـفتين، إلَّا أنَّ ذلـك لم يعد موجـوداً في عهـد الإمبراطور هيلاسـيلاسي الذي اشترط الانحناء له فقط[٦٥].

وفي الـزواج كانت جميـع الطوائف تُجـبر الفتاة على الزواج بسـنٍّ مُبكِّر في حدود (١٢-١٣) عاماً، باستثناء المسلمين، إذ يتم عقد الزواج أمام القاضي أو من يمثله، ويجري حسب المراسم الدينيَّة المألوفة، وقد أقبل (الغاليون) على اعتناق الإسـلام بشـكلٍ متزايد في خمسـينيات القرن العشرين، وسبب ذلك يعود إلى أنَّ الإسـلام سمح بتعدد الزوجات، وهذا لا يتعـارض مـع عاداتهـم وتقاليدهـم المألوفة[٦٦]، أمَّا عند المسـيحيين فالزواج يُعقـد بثلاثِ حالاتٍ، الأولى حصـول الاتفـاق والـتراضي بـين الرجـل والمرأة دون أيِّ عقدٍ مكتوب ودون إجراء أيِّ شكلٍ من مراسـيم الـزواج المعروفة، والحالـة الثانية هي تُعرف بالـزواج الديني الذي يكـون بعقدٍ مكتوب بين الـزوج والزوجـة وأمام القـاضي، والثالثة هي الزواج عن طريق الكنيسة[٦٧].

والواقـع أنَّ الكنيسـة في أثيوبيا كانت تقف ضدَّ أيِّ تطـورٍ في المجتمع الأثيـوبي، لاعتقادها بأنَّ ذلك يؤدي إلى فسادهِ، والحقيقة غير ذلك، إذ إنَّها وجدت في تطـورهِ تأثيراً على نفوذها الواسـع، فنلاحظ مثلاً أنَّها منعت دخول (الجريدة الأسبوعية) إلى الكنائس والأديـرة والمؤسَّسـات الدينيَّـة الأخـرى، ووقفت أيضاً بالضدِّ من مشـاريع هيلاسيلاسي الإصلاحية وافتتاح المدارس الحكومية على أساس أنَّها تؤدي إلى تعليم الطلبة أمـوراً منافية للديـن والأخلاق، ومن أجـل الحدِّ من نفوذ الكنيسـة على طبقـات المُجتمع الأثيوبي حاول هيلاسيلاسي فصل الكنيسة الأثيوبية عن كنيسـة الأقباط المصريين، وهـذا ما تحقَّق له عام ١٩٥٨م، وأصبح الإمبراطور هو المسؤول عن تعيين الأساقفة، وتمَّ إلغاء القرارات السابقة، والتي نصَّت على إعفاء الكنيسـة من ضرائب الأرض التابعة لها، ومنعهـا أيضاً مـن جباية الرسـوم والغرامـات التي كانت تفرضهـا على عامَّة الناس بحجَّة عدم الصيام أو العمل يوم السبت، وغير ذلك[٦٨].

المبحث الثالث:
الانقلابات الداخلية والإطاحة بالنظام الإمبراطوري

أولاً: انقلاب عام ١٩٦٠م.

أدت مجموعـة مـن العوامـل السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة إلى هـذا الانقـلاب، أعقبـت الإمبراطـور هيلاسـيلاسي مـن منفـاه إذ تجدَّدت الآمـال لدى أحرار أثيوبيـا في القضاء على التخلـف والفقـر وإزالـة العقبـات التـي تعترض طريقهـا للسـير نحـو حيـاةٍ أفضـل، لاسـيَّما وأنَّ الإمبراطـور قـد أعلن عزمـهُ على تنفيـذ الكثير من الإصلاحـات الداخلية التي ربـما أراد منها الأخير كسـب الوقت لتثبيت دعائم حكمـهِ، وبالتالي أدَّى ذلـك إلى ظهور حركـة المطالبة بالإصـلاح، والتي تصاعدت حدَّتها بعد اختلاف الأثيوبيين واتصالهم بشعوب وحضارات العالم الأخرى، والاطِّلاع على التطورات الحاصلة فيها من تقدم ثقافي واقتصادي وسياسي واجتماعي وعسكري[٦٩].

وكانت الشرارة الأولى لذلك الانقلاب في بدايات عام ١٩٦٠م، عن طريق بعض الضبَّاط الذين شاركوا في قوات حفظ السلام التابعة للأُمم المتحدة في الحرب الكورية The Korean War (١٩٥٠-١٩٥٣م)، واطَّلعوا على معالم التغيير الذي حصل في بعض البلدان الأخرى، فبعد عودتهم إلى أثيوبيا عقدوا اجتماعاً سرياً مع الجنرال (مولوغيتا بوللي)، وقدموا مقترحاً تضمَّن ضرورة القيام بانقلابٍ عسكري، بيد أنَّه رفض المقترح مُعلِّلاً ذلك بأنَّ الظروف لا تسمح للقيام بمثل هذا العمل[٧٠].

وقد تزايد أعداد المثقفين والحاصلين على الشهادات الجامعية الذين أكملوا دراستهم في الخارج وتأثروا بحضارة الغرب، وبعد عودتهم إلى أثيوبيا تولَّوا بعض المناصب العليا في الدولة، ومنهم (غير مامي نواي) الذي أكمل دراسته العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد عودتهِ إلى بلادهِ عُيِّن حاكماً (موظَّفاً إدارياً) في إحدى ولايات أثيوبيا، وبدأ بعملية إصلاحٍ بدأها بتوزيع الأراضي الزراعية على الفلَّاحين، وتنفيذ عدد من المشاريع الخدمية، الأمر الذي أثار الإقطاعيين الذين وقفوا بالضدِّ من تلك السياسة وحاولوا إفشال خططهِ الإصلاحية، ولأجل تفادي ذلك سارع (غير مامي نوالي) إلى مقابلة هيلاسيلاسي طالباً منه مساعدته في تنفيذ مشاريعه الإصلاحية، بيدَ أنَّ ذلك تمَّ رفضه من قبل الأخير[٧١].

تركت الإخفاقات السابقة في المشاريع الإصلاحية أثراً كبيراً في نفس (غير مامي)، فأصرَّ على القيام بانقلابٍ يُمكِّنه من إسقاط النظام الإمبراطوري، ولأجل ذلك وجد في أخيهِ الجنرال (منيستو نواي) قائد الحرس الإمبراطوري خير مُعينٍ له بعد ترسُّخ أفكاره وميوله الإصلاحية في أذهان الأخير، وانضمَّ إليهم أيضاً الأمير السابق (ايمرو) الذي عارض سياسة هيلاسيلاسي الاستبدادية، نظام التصرف بالإقطاعيات الزراعية الكبيرة، والكولونيل (ووركنه) رئيس جهاز المخابرات الأثيوبية[٧٢].

أتاحت زيارة الإمبراطور الرسمية إلى ليبيريا في غرب أفريقيا والبرازيل الفرصة أمام رجال الانقلاب لتنفيذهِ، وبعد انتشار تلك الشائعات استدعى وزير الدفاع الأثيوبي كلٌّ من منغيستو رووركنه الذين أعلنوا أمامه ولاءهم للنظام الإمبراطوري، في الظاهر، ووضَّحوا له عدم وجود أيِّ محاولةٍ للقيام بانقلابٍ عسكري[٧٣].

وخوفاً من كشف الحقيقة واحتمال قيام أيِّ تداعياتٍ خطيرة تقوم بها الحكومة الأثيوبية، قرر المجلس الثوري تنفيذ الانقلاب في الساعة الخامسة مساءاً من يوم الثلاثاء المُصادف ١٣ كانون الأول عام ١٩٦٠م، فتحركت بعض القطعات العسكرية بقيادة الجنرال (منغيستو)، وبالاتفاق مع (غير مامي)، إلى قصر الإمبراطورية (قصر جنَّة الأمراء)، وقاموا بحملة اعتقالاتٍ واسعة شَمِلَت وليَّ العهد الأمير (اصفاوصن) وبعض الوزراء وكبار شخصيات البلاط[٧٤]، وفي الوقت نفسهِ قامت قطعاتٌ أخرى باحتلال البنك المركزي، ووزارة المالية، والإذاعة، التي أذاع منها قادة الانقلاب أول بيانٍ لهم عن الحركة الثورية وأهدافها في صباح يوم الأربعاء ٤ كانون الأول من العام نفسهِ، جاء فيه: ((إنَّ هذا البلد الذي رزح تحت العبودية والذُّل والجحود (٣٠٠٠) سنة، قد آن له أنْ يلحق بالرَّكب العالمي المُتجدِّد، ليعيش بحريةٍ وسلام، ويتخلَّص من طوق الإقطاعية...))[٧٥].

شُكِّلت حكومة مؤقتة برئاسة الأمير (ايمرو)، ووجدت تأييداً واضحاً من قبل طلبة (جامعة هيلاسيلاسي الأول)، فرفعوا اللافتات التي تحمل شعارات ((كفى أنْ تبقى كلَّ السلطة بيد شخصٍ واحد))، ((المُساواة بين الناس.. والأخوَّة.. والحرية))[٧٦].

على ما يبدو، إنَّ اختيار (ايمرو) رئيساً للوزراء لشعبيتهِ الواسعة، والاستفادة من ذلك لكسب ثقة الشعب والعناصر المناهضة للحكم السابق، وإزالة أيِّ شكوكٍ قد تُراودهم إزاء النظام الجديد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى الاستقرار الداخلي وتقوية سلطة الحكومة المركزية، إلَّا أنَّ الرياح سارت بعكس ما يشتهي لها القائمون بالانقلاب، فبعد وصول تلك الأخبار إلى مسامع القوات العسكرية الأخرى الموالية للإمبراطور ورئاسة الأركان ومقر السلاح الجوي في بشوفتو (ديبرازيت)، اجتمع كبار الضبَّاط والقادة وبعض الوزراء و (باسيليوس) برجال الكنيسة الحبشية، وبعد سلسلةِ مداولاتٍ اتخذوا قراراً بضرورة اتخاذ الإجراءات الفورية للقضاء على الانقلاب، وبناءاً على ذلك أصدر رئيس الأركان العامَّة الجنرال (مريد مانغاشا) في الساعة العاشرة من صباح اليوم الثاني من الانقلاب أوامره بالاستعدادات العسكرية للقيام بذلك، وفي الوقت نفسهِ أعلن (باسيليوس) توجيهاته الدينيَّة إلى الشعب الأثيوبي داعياً إياه للوقوف وراء الإمبراطور وعدم الانصياع وراء بعض الضبَّاط التي أعلنت الكنيسة براءتها منهم، وهذا كان له أثراً واضحاً في نفوس أبناء الشعب الأثيوبي[٧٧].

وفي محاولةٍ من رئيس الوزراء (ايمرو) والجنرال (منغيستو) لتفادي وقوع أيِّ نزاعٍ مُسلَّح، قاموا بسلسلةِ مفاوضاتٍ مع قادة الحركة المُضادَّة، وحاول (ايمرو) مقابلة (باسيليوس)، إلَّا أنَّ الأخير رفض ذلك، وبالتالي لم تُثمر الجهود إلى نتيجة، ففي يوم الخميس ١٥ كانون الأول عام ١٩٦٠م، اشتبك الطرفان في معركةٍ ضارية وقعت في العاصمة أديس بابا، قُتل فيها ما يُقارب (١٧٤) من القوات التابعة للحكومة الجديدة، و (٢٩) من القوات الإمبراطورية، فضلاً عن (١٢١) نسمة من الأهالي، وانتهت المعركة بانتصار قوات الإمبراطور وانتحار (الكولونيل ووركنه)، الذي عُلِّقت جثته أمام كنيسة القديس جورج، أمَّا (غير مامي) والجنرال (منغيستو)، فتمَّ إعدامهم في ٢٨ آذار عام ١٩٦١م[٧٨].

ثانياً: انقلاب عام ١٩٧٤م وسقوط هيلاسيلاسي.

بعد انقلاب عام ١٩٦٠م استمرت حملة الاعتقالات العشوائية، والتغييرات في مناصب الدولة المهمة، وأصبح الجيش يتدخل بشكلٍ مباشر في شؤون الحكم، الأمر الذي أرغم رئيس الوزراء (ماكونين) على إرسال مبعوثٍ خاصٍّ، وهو وزير خارجيتهِ (زاودي غيبره سلاسي) إلى قادة الجيش لإقناعهم بعدم التدخل في الأمور السياسية، بيدَ أنَّ ذلك لم يجد آذاناً صاغية، فطالت الاعتقالات المسؤولين في الدولة، وعلى إثر ذلك قدَّم (ماكونين) استقالته من رئاسة الوزراء، في الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٧٤م قامت القوات المُسلَّحة باعتقالهِ[٧٩].

وبعد استقالة الأخير، صدر المرسوم الإمبراطوري بتعيين (ميخائيل ايمرو) رئيساً للوزراء، وبترشيحٍ مباشر من قبل ضبَّاط الجيش

الذيـن أرادوا منـه أنْ يكون رجـلاً مدنيـاً ينفِّذ كلَّ خططهم الإصلاحية، التي بدأت بتعديل الدستور، والفصـل بين الدولـة والكنيسـة، والحدِّ مـن نفوذ الأخيرة، وإلغاء لقب (حامي الكنيسـة) الذي كان يحملـه الإمبراطـور، وبالتـالي أخذ الجيـش يفرض سـيطرته حتَّى على الإمبراطور نفسـه، ففي التاسع عشر من آب عام ١٩٧٤م أعلن الناطق بأسم (لجنة التنسـيق) للقـوات المُسـلَّحة مـن راديو أديـس بابا إلغـاء مجلس التـاج، ومحكمة العـدل الإمبراطورية العليا، والمجلس الاستشـاري العسـكري الخاص بالإمبراطـور، وهذا يعني بمثابـة عزل للإمبراطور عن إدارة شـؤون الدولة، الأمر الذي أحرج رئيس الوزراء (ميخائيل ايمرو)، فقدَّم استقالته[٨٠].

وفي خِضَـمِّ تلك التطورات تظاهر في العشرين من آب عـام ١٩٧٤م حوالي (١٠٠) ألف مسـلم، وانضـمَّ إليهـم أعـداد كبـيرة مـن العـمَّال وطلبـة الجامعـات، وانطلقـوا مـن الجامع الكبـير في الحيِّ الإسـلامي في أديس بابـا إلى القصر الإمبراطوري، وكان ذلـك احتجاجـاً عـلى التمييـز الدينـي الذي فرضه عليهم الحكَّام الأمهاريون[٨١].

وتزامنـت تلك الأحـداث مع توجيـه القوات المُسـلَّحة إنذارهـا لبعـض السياسـيين وكبـار الإقطاعيـين بتسـليم أنفسـهم خـلال مـدَّةٍ محددة، وبخـلاف ذلـك سـيُعتبرون (أعـداء أثيوبيـا) وسـتُصادر جميـع أملاكهـم[٨٢]، فضلاً عـن قيامها باعتقـال الأمـير (اسرات كاسـا) رئيـس مجلـس التـاج، الأمر الذي أفزع الإمبراطور هيلاسـيلاسي كثيراً[٨٣].

ونتيجةً لذلك، وتحت ضغط الجيش والشـعب الأثيوبي، اضطـر الإمبراطور إلى الإعـلان عن نيَّتِهِ لتحويـل الدسـتور والقيـام بإصلاحـاتٍ جديدة، وبناءاً على ذلك شُـكِّلت لجنـة برلمانية لهذا الغرض في مـدَّةٍ لا تتجاوز السـتة أشـهر، إلَّا أنَّ ذلك لم يُجدِ نفعاً، إذ تعـرض الإمبراطور إلى مـأزقٍ جديد تمثل بإضراب الطلبة والعمَّال[٨٤]، الأمر الذي أرغمه إلى الإعلان عن السَّـماح بتشـكيل الأحزاب السياسية في البـلاد وفق مـا تُقره الهيأة البرلمانية التي شُـكِّلت لغـرض الدسـتور، وبعـد سلسـلة مفاوضـاتٍ مع اتحـاد ونقابـات العـمَّال، أُعلـن البيـان التاريخي في الثامـن مـن آب عـام ١٩٧٤م، والـذي تضمَّـن الخطـوط العريضـة للسياسـة الإصلاحيـة، والتي سـتقوم حكومة ماكونـين بتنفيذها، وفيـما يلي أبرز بنوده:

١. إنَّ الملكيـة في أثيوبيـا سـتصبح دسـتورية بمعنى الكلمة.

٢. إنَّ رئيـس الـوزراء سـيكون مسـؤولاً أمام البرلمان.

٣. إنَّ الحكومـة تتمكَّن مـن تقديم المقترحات النهائية لتعديل الدستور بعد مرور ستَّة أسابيع من إنهاء الهيأة البرلمانية المُكلَّفة بتعديل الدستور عملها.

٤. إنَّ الهيأة البرلمانية ستُعيد النظر بالصلاحيات التـي يتمتَّـع بهـا الإمبراطـور بموجـب دسـتور ١٩٥٥م.

٥. إنَّ مِـن جملـة الإصلاحـات التـي توليهـا الحكومة أهميـةً بالغة، والتي سـتقوم بتنفيذها، هي إقـرار تشريع ملائـم للإصلاح الزراعـي، وتوزيع الأراضي الفائضـة إلى الـزرَّاع الذيـن لا يمتلكـون الأراضي الزراعية.

جـاء في البيـان أهميـة لموضـوع المجاعـة التـي حدثـت نتيجـة الجفـاف الـذي حصـل في القـارة

الأفريقية، وأُعطي لها أولوية خاصة، وستقوم باتخاذ ما يلزم لإنقاذ المنكوبين بسبب ذلك[٨٥].

في السادس والعشرين من آب عام ١٩٧٤م، أعلن الجيش عن تغيير أسم قصر الإمبراطور (قصر اليوبيل)، ليصبح اسمه (قصر الشعب)، فضلاً عن توزيع كافَّة الأراضي الزراعية التي تمتلكها العائلة المالكة، وتأميم شركة (باصات أديس بابا) التي تعود لها أيضاً[٨٦].

وعلى صعيدٍ آخر قدَّم نواب اريتريا والبالغ عددهم (٢٣) نائباً استقالتهم من البرلمان الأثيوبي، احتجاجاً على سوءِ معاملة الارتيريين على يدِ السلطات الأثيوبية، وعدم شمول معتقليهم السياسيين بالعفو العام الذي صدر بحقِّ المعتقلين السياسيين، فتأزَّم الوضع في اريتريا، وأصبح يُشكِّل خطراً على الحكومة الاتحادية[٨٧]، وتزامن ذلك مع الأزمة الإقتصادية التي شَهِدتها البلاد، وتصاعد مطالب الشعب من عمَّالٍ وطلبة ومُعلِّمين بعودة الحكم المدني، الأمر الذي أحرج الجيش، وخوفاً من وقوع أيِّ تداعياتٍ خطيرة تؤدي إلى عودة سلطة الإمبراطور، قامت القوات المُسلَّحة في الحادي عشر من أيلول ١٩٧٤م، باعتقال الأميرة (تيناغني وورك) ابنة الإمبراطور الوحيدة[٨٨]، وبعد يومٍ واحد أصدر الجيش قراراً بخلع الإمبراطور هيلاسيلاسي عن عرش أثيوبيا، وتنصيب ابنه ولي العهد (اصفاواصن)، ملكاً دستورياً مُجَرَّداً عن السلطات المدنية والعسكرية، وأعلن أنَّ البلاد ستُحكم حكماً عسكرياً، إلى حين القيام بإجراء انتخاباتٍ جديدة وتشكيل حكومةٍ مدنية[٨٩].

الخاتمة:

في نهاية الدراسة توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- كان الاستبداد والانفراد بالحكم صفة مُلازمة لسياسة أيِّ إمبراطور يحكم أثيوبيا؛ لذا نُلاحظ أنَّ استلام هيلاسيلاسي للسلطة لم يغير شيئاً من حالة الحكم التقليدي الذي كان سائداً قبله.
- يُعد دستور عام ١٩٣١م بوابة جديدة لظهور المعارضة المناوئة للإمبراطور هيلاسيلاسي؛ لأنَّه كان قد وضع فيه بعض البنود التي تجعل من الحكم لا يقتصر على جهةٍ معينة دون أخرى، لاسيَّما بوجود البرلمان، إلَّا أنَّ ذلك لم يدخل حيِّز التنفيذ، إذ استمر الإمبراطور في فرض سيطرتهِ المُطلقة على مؤسَّسات الدولة كافَّة، وهذا ما أثار غضب المناوئين له.
- ظهرت في أثناء الاحتلال الإيطالي لأثيوبيا الحنكة السياسية لهيلاسيلاسي، فهو من جانب اتبع سياسة (فَرِّقْ تَسُدْ) بين صفوف المعارضة له من جانب، وتمكَّن من كسب الرأي العالمي الذي ندد بالاحتلال الإيطالي من جانبٍ آخر.
- أدرك هيلاسيلاسي أنَّ الكنيسة كانت السبب المباشر في إثارة المعارضين له بعد قيامها بالوقوف ضدَّ أيِّ برنامجٍ أصلاحي من شأنهِ النهوض بالواقع العام للبلاد؛ لأنَّها تجد في ذلك تهديداً لنفوذها، وبناءاً على ذلك ألغى الإمبراطور الكثير من امتيازاتها.
- على الرغم من الصِّراعات والحروب والنَّعرات الطائفية، إلَّا أنَّ أثيوبيا شَهِدت تطوراتٍ اقتصادية قد تفوق التطورات الحاصلة في بعض الدول الأفريقية الأخرى.
- كان انقلاب عام ١٩٦٠م السبب المباشر للإطاحة بنظام الحكم الإمبراطوري، إذ جعل من السلطات الأثيوبية أن تتبع سياسة القمع والشدَّة تجاه كلِّ من يقف بالضدِّ منها، وهذا ما جعل المعارضين أنْ يستغلوا تلك الفرصة لتعبئة الرأي العام ضدَّ الإمبراطور، فتهيَّأت الظروف المناسبة للإطاحةِ بهِ عام ١٩٧٤م.

الهوامش:

(١) جمعة، محمد لطفي، **بين الأسد الأفريقي والنمر الإيطالي**، (مصر، مؤسَّسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢م)، ص٧٧-٨٠.

(٢) العارف، ممتاز، **الأحباش بين مأرب وأكسوم**، (بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ١٩٧٥م)، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٣) آل شيخ، رأفت غنيمي، **هيلاسيلاسي والحبشة**، (د.م.، د.ت.)، ص١٢٧.

(٤) بكاي، منصف، **الحركة الوطنية واسترجاع السيادة بشرق أفريقيا**، (الجزائر، دار السبيل، ٢٠٠٩م)، ص٧٢.

(٥) العارف، مرجع سابق، ص٢٤٣-٢٤٤.

(٦) حسين، عبد الله، **المسألة الحبشية**، (مصر، مؤسَّسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢م)، ص٧٧-٧٠.

(٧) بكاي، مرجع سابق، ص٧٥.

(٨) كي زربو، جوزيف، **تاريخ أفريقيا السوداء**، ترجمة: يوسف شلب الشام، (الأردن، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٤م)، ص١٠٧.

(٩) بيير (ونوفن)، **الموسوعة التاريخية الحديثة (تاريخ القرن العشرين)**، تعريب: نور الدين حاطوم، (بيروت، دار الفكر الحديث، ١٩٦٩م)، ج٨، ص٤١٥.

(١٠) الصالحي، عصام خليل محمد إبراهيم، **الصراع الاستعماري البريطاني - الإيطالي في البحرين المتوسط والأحمر (١٩٣٦-١٩٣٨م)**، مجلَّة كلِّية التربية الأساسية، الجامعة العراقية، المُجلَّد ٢١، ع١٨، ٢٠١٥م، ص٣٧٨.

(١١) حسين ، مرجع سابق، ص١٩٤.

(١٢) كي زربو، مرجع سابق، ص١١٢.

(١٣) المرجع نفسه، ص١١٤.

(١٤) العارف، مرجع سابق، ص٢٨٤.

(١٥) المرجع نفسه، ص٢٨٤.

(١٦) عبد علي، عماد هادي، **الموقف الفرنسي من الحرب الإيطالية - الحبشية (١٩٣٥-١٩٣٦م)**، مجلَّة كلِّية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ص٥-٧.

(١٧) السيد، أمين، **أفريقيا.. سياسياً واقتصادياً واجتماعياً**، (دار دمشق، بيروت، ١٩٨٥م)، ص١٩٢.

(١٨) نوباري، محمود علي، **قضية القرن الأفريقي**، (القاهرة ، ١٩٧٩م)، ص١٢٢.

(١٩) عمر، صالح محمد علي، **الدور السوداني في تحديد أثيوبيا وإرجاع الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى عرشهِ (١٩٣٥-١٩٤١م)**، (مركز البحوث العربية الأفريقية، ٢٠٠٦م)، ص١٨٩.

(٢٠) الكرباسي، محمد صادق محمد، **الإسلام في أثيوبيا**، (دمشق، بيت العلم للنابهين، ٢٠١٢م)، ص١٣٢.

(٢١) عمر، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٢٢) فانتا، محمد إمام، **في ألفيتها الثالثة.. أثيوبيا بين الأمس واليوم**، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠٧م)، ص١٧٦.

(٢٣) المعهد العالي للدراسات الإستراتيجية، **التحالفات المتغيرة في القرن الأفريقي**، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، كانون الثاني - شباط، ١٩٨٥م، ص١٤.

(٢٤) فليحة، أحمد نجم الدين، **أفريقيا.. دراسة عامة وإقليمية** ، (الإسكندرية، مؤسَّسة جامعة شباب الجامعة، د.ت.)، ص١٣٢-١٣٥.

(٢٥) كي زريو، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٢٦) محمد، آمال إبراهيم، **الصِّراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، (صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٣م)، ص١٩٥.

(٢٧) فليحة، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٢٨) بدوي، عبده، **رجال من أفريقية**، (الإسكندرية، الدار

القومية، ١٩٩٥م)، ص٨٢.

(٢٩) صبح، صالح علي، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن (١٩٤٥-١٩٩٥م)**، (لبنان، دار المنهل اللبناني، ١٩٨٩م)، ص٨٩.

(٣٠) حموده، عادل، **ثرثرة آخر رافوق النيل.. رحلاتي إلى منبع النهر أثيوبيا - أوغندا - السودان**، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٠م)، ص٢٠٤.

(٣١) الكرباسي، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٣٢) السيد، عاطف، **البحر الأحمر والعالم المعاصر**، (لام، دار عطوة للطباعة، ١٩٨٥م)، ص١١١.

(٣٣) تركي، حامد صالح، **اريتريا والتحديات المصيرية**، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٧٩م)، ص٢٩٦.

(٣٤) السيد، مرجع سابق، ص١٣٠.

(٣٥) بوعشة، محمد، **الدبلوماسية الفرائدية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية - الاريترية**، (بيروت، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م)، ص١٥٩.

(٣٦) نوباري، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٣٧) عبد الله، أمين محمود، **في أصول الجغرافية السياسية**، (القاهرة، ١٩٧٧م)، ص٣٥.

(٣٨) نجم الدين، أحمد، **أفريقيا جنوب الصحراء**، (الموصل، مكتبة دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠م)، ص١٠٢.

(٣٩) حمدان، جمال، **أفريقيا الجديدة.. دراسة في الجغرافية السياسية**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦م)، ص١٩٢.

(٤٠) مسعد، بولس، **الحبشة في منقلب من تاريخها**، (مصر، د.ت.)، ص ص٢١٣-٢١٧.

(٤١) حمدان، مرجع سابق، ص١٩٥.

(٤٢) المنسي، أحمد محمد، **نباتات البحر الأحمر والخليج العربي**، (الرياض، ١٩٩٩م)، ص١٩.

(٤٣) عبد، محمد منصور، **جغرافية أفريقيا**، (القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، ١٩٧٨م)، ص١٦٧.

(٤٤) المنسي، مرجع سابق، ص٢٤.

(٤٥) صبري، إسماعيل، **الإستراتيجية وسياسة الدولة**، (بيروت، مؤسَّسة الاتحاد العربية للطباعة، ١٩٨٥م)، ص١١٦.

(٤٦) حمدان، مرجع سابق، ص١٩٩-٢٠٠.

(٤٧) مسعد، مرجع سابق، ص٢١٩.

(٤٨) جوهر، حسن محمد، **أثيوبيا**، (القاهرة، دار المعارف المصرية، ١٩٦٤م)، ص٨٧.

(٤٩) مجيد، إياد عبد الكريم، **السياسة الإسرائيلية في أفريقيا.. أثيوبيا أنموذجاً**، مجلَّة مركز الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١٠)، كانون الأول، ٢٠٠٩م، ص٩١.

(٥٠) جوهر، مرجع سابق، ص٩٢.

(٥١) عبد الله، مرجع سابق، ص٣٥.

(٥٢) صوال، علي، **أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في أفريقيا.. في قراءاتٍ سياسية**، (د.م.، د.ت.)، ٢٠٠٣م.

(٥٣) هارون ، علي أحمد، **أُسس الجغرافية السياسية**، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٨م)، ص٢٤١.

(٥٤) مهدي، عدنان طه، **العلاقات الدولية المعاصرة**، (طرابلس، الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧م)، ص١٨٢.

(٥٥) جوهر، مرجع سابق، ص١١٧.

(٥٦) رياض، زاهر، **تاريخ أثيوبيا**، (القاهرة، ١٩٩٦م)، ص١٢١-١٢٩.

(٥٧) جوهر، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٥٨) رياض، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٥٩) جوهر، مرجع سابق، ص١٤٢.

(٦٠) غيث، فتحي، **الإسلام والحبشة عِبرَ التاريخ**، (بيروت،

مؤسَّسة الاتحاد العربي للطباعة، ١٩٩٢م)، ص١٠٣-١٠٤.

(٦١) عامر، عمر السيد عبد الفتاح، **اللغة العربية في أثيوبيا**، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، العدد ٢٨، ديسمبر، ٢٠٠٢م، ص٧٨.

(٦٢) خميس، خلود محمد، **صنع القرار السياسي في أثيوبيا بعد عام ١٩٩١م**، مجلَّة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٧، ص١٨٨-١٨٩.

(٦٣) المرجع نفسه، ص١٩٠.

(٦٤) فتحية النبراوي وناصر مهنا، **قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر**، (الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٣م)، ص٢١٩.

(٦٥) ددني، والتر، **أوربا والتخلف في أفريقيا**، ترجمة: أحمد القصير، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٨م)، ص٢١٢.

(٦٦) عامر، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٦٧) البداوي، راشد، **الحبشة**، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٨٧م)، ص٩٨.

(٦٨) ددني، مرجع سابق، ص٢٢١-٢٢٤.

(٦٩) إسماعيل، حلمي محروس، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، (مؤسَّسة شباب الجامعة، ٢٠٠٢م)، ج٢، ص٤٠٣.

(٧٠) رفاعي، عبد العزيز، **مشاكل أفريقيا في عهد الاستقلال**، (القاهرة، المكتبة الحديثة، ١٩٧٠م)، ص١٩٣-١٩٤.

(٧١) المرجع نفسه، ص١٩٦.

(٧٢) إسماعيل، مرجع سابق، ص٤١٩.

(٧٣) العارف، مرجع سابق، ص٣١٥.

(٧٤) الرفاعي، مرجع سابق، ص١٩٩.

(٧٥) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، (الرياض، دار الزهراء، ٢٠٠٢م)، ص٣١٩.

(٧٦) كامل، عبد العزيز، **دراسات في تاريخ أفريقيا المعاصرة**، (القاهرة، دار القلم، د.ت.)، ص١١٣.

(٧٧) الجمل، شوقي، **قصة الاستعمار في أفريقيا**، (القاهرة، ١٩٦١م)، ص١٦٧.

(٧٨) العارف ، مرجع سابق، ص ص٣١٨- ٣١٩.

(٧٩) خليفة، سيد أحمد، **الحبشة.. حان وقت التسويات**، (الكويت، د.ت.)، ص١٨٢.

(٨٠) كامل، جمال أحمد، **أفريقيا في القرن العشرين**، (مصر، مؤسَّسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢م)، ص١٢٩-١٣٢.

(٨١) الكرباسي، مرجع سابق، ص٢٠٥.

(٨٢) شبكشي، علي حسين، **قراءة في كفٍّ أفريقيا**، (القاهرة، دار النهار للنشر، ١٩٩٨م)، ص٢٠٧.

(٨٣) لطيف، عمر محمد، **أثيوبيا وصراع القوى العظمى**، (بيروت، المؤسَّسة العلمية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٧م)، ص١٣٣.

(٨٤) السحروي، طارق، **مستقبل السياسة الأثيوبية في منطقة القرن الأفريقي**، (القاهرة، مؤسَّسة صوت القلم العربي، ٢٠٠٩م)، ص٩٦.

(٨٥) المرجع نفسه، ص ص٩٧-١٠٠.

(٨٦) خليفة، مرجع سابق، ص١٩٠.

(٨٧) المرجع نفسه، ص١٩٨.

(٨٨) كامل، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٨٩) خليفة، مرجع سابق، ص٢٠٢.

Internal developments in Ethiopia (1945-1974)

Prof. Dr. Karim Matar Hamza al-Zubaidi
Faculty of Education / University of Babylon

Abstract:

Ethiopia is one of the countries of the Horn of Africa, where many developments and events occurred during the reign of Emperor Haile Selassie, which had a clear impact in the Ethiopian society and was political instability as the country witnessed internal conflicts and wars occur from time to time to overthrow the existing regime, which is often granted to foreign countries The right opportunity to intervene directly in the internal political affairs of Ethiopia to protect its colonial interests. However, the latter witnessed a remarkable development in the economic reality, which came from expanding the area of agricultural land, activating trade and encouraging industries The national, but those developments were not to eliminate the state of adherence to the individual Ethiopian customs and ancient traditions.

The aim of the research is to identify the most important developments and study them and to know their impact in the general reality of the country, especially since it had happened in a very important historical period in the history of Ethiopia.

The first topic dealt with the political developments in Ethiopia in 1918-1941, and the internal conflicts in which he was able to reach the government, as well as the knowledge of Ethiopia under the Italian occupation and how the Ethiopian federation was formed.

The second topic dealt with the economic developments of agriculture, industry and trade and doubled its financial revenues to the attention of the government authorities as well as the development of education and Ethiopia's construction of schools and colleges in various fields, and also included a study of social conditions.

While the third topic was devoted to military coups and the fierce conflict between Emperor Haile Selassie and his opponents, which ended with the overthrow in 1974.